المحاضرة الثالثة: نظريات الإعلام والسلطة (النظريات المتعلقة بالنظام السياسي).

1. النظرية السلطوية.

تمهيد:

تقوم وسائل الإعلام في إطار المنظور السلطوي (القرنين 16 و17) بتوجيه المناقشة حول المسائل المطروحة في الاتجاه الذي يخدم السلطة المركزية (الطبقة الحاكمة)، حيث كانت مضامين ووسائل الإعلام الموجهة إلى الجماهير الواسعة تفرض عليها رقابة خاصة، حتى لا تثير لديها اهتمامات وتطلعات خارجة عن نظام إدراكها، ومنه يتضح أن دور الصحافة ووظائفها في المنظور السلطوي تعمل فقط في خدمة السلطة والمحافظة على استقرار النظام والتأكد على بقاء الوضع على ما هو عليه.

1.1. الجذور التاريخية لظهور النظرية السلطوية:

تعتبر نظرية السلطة أولى النظريات الإعلامية المتعلقة بالنظام السياسي، فقد نشأت في انجلترا ثم أوروبا في القرنين 16 و17، وارتكزت على بعض المنطلقات الفلسفية التي يطرحها بعض الفلاسفة من أمثال "أفلاطون" و"ميكيافيلي" ذلك أن الحقيقة في إطار هذه النظرية "ليست نتاج جماهير عريضة من المجتمع ولكن نتاج أقلية من الحكماء الّذين هم في وضعية قيادة وتوجيه مواطنيهم".

إن جوهر هذه النظرية قائم على فكرة إن الملك أو السلطة تتسم بسمة الألوهية وأن الشعب يعتبر نفسه عبدا للحاكم"، فالحقيقة متمركزة بالقرب من سلطة القرار، والحاكم في هذه الحالة يستخدم الصحافة لإعلام الجمهور بما يريده لهم من معرفة وكذا السياسات التي يراها تتطلب المساندة من طرفهم، وتتبع الصحافة عامة في ملكيتها ومراقبتها الدولة التي توجه محتوى هذه الوسائل وفق السياسة التي تنتهجها، وتمنع بالتالي عن طريق المراقبة والحجز والمنع وحتى السجن كل من يحيد عن هذا التوجه على اعتبار أن الحاكم أو الملك في تلك الفترة يمتلك السلطة المطلقة في إدارة شؤون المجتمع.

وأول من أطلق هذا الاسم عن النظرية "سايبرت" و"شرام" و"بيترسون" في تصنيفهم لنظريات الاتصال الجماهيري، وقد استمرّت نظرية السلطة على النهج الذي رسمه أفلاطون حتى عصر الطباعة، ولكن بأشكال مختلفة، كما أسهم كتّاب كثيرون، منهم "توماس هوبز"، "هيغل" و"نيتشه" في تطوير مفهوم نظرية السلطة، وصولا إلى تطبيقها في كثير من الدول السلطوية، والديكتاتوريات، مثل ألمانيا النازية، وإسبانيا في عهد "فرانكو"، وعلى الرغم من انحسار تطبيق هذه النظرية حالياً بسبب غياب الحكم الدكتاتوري التسلّطي، فإنها تبقى صالحة ومعبّرة عن كل حاكم يُمارس سلطة دكتاتورية مهيمنة على مقدّرات شعب ما وحريته وإمكانياته.

2.1. مبادئ وأسس نظرية السلطة:

ترتكز نظرية السلطة على أنّ الحاكم المطلق أو الحكومة المطلقة، هما وحدهما صاحبا الحق في الهيمنة على أمور الأمة، أو تصريف أمور العامة، وأن الإنسان شخصية غير مستقلة، أو غير قادرة على بلوغ المستويات الرفيعة، إلا تحت رعاية الدولة. ومعنى ذلك أن سعادة أيّ شعب واستقراره، يكمنان في التسليم المطلق للحكام والحكومة، والانقياد بالولاء والطاعة، ومن ثم يكون الفرد أداةً في خدمة الحاكم والحكومة، التي تعتبر نفسها صاحبة الحق الأول في تقرير الحقائق أو المعلومات التي تصل إلى أذهان الناس، وثمّة ثلاث ركائز استندت إليها هذه النظرية، هي:

– **مذهب الحق الإلهي:** الذي اعتمد عليه الملوك في الحكم وتوارثه النبلاء، واحتفظ هؤلاء عن طريقه بأوضاعهم ومراكزهم السياسية.

– **الكنيسة الرومانية:** وقد كان لها في القرون الوسطى سلطات واسعة وهيمنة كبيرة شملت الملوك، حتى إنها عزلت بعضهم وحرمت آخرين من الجنة، حسب أوهامهم التي ابتدعوها، وسبب هذه الهيمنة هو ادعاء رجال الكنيسة السلطة الإلهية انطلاقاً من فكرة اللاهوت.

– **التاريخ الطويل لفلسفة وفكرة التسلطية:** والتي يمكن ردّها إلى أفلاطون.

ويقوم النظام الصحفي السلطوي على المبادئ الأساسية التالية:

– تلتزم الصحافة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة و مؤسساتها، و الدفاع عن سياسات الحكم.

– يُعد السماح لأي فرد للعمل في الحكومة منحة من الحاكم، وامتيازا يختص به من يشاء من رعيته، ويترتب على هذا الامتياز إلتزام الفرد بتأييد النظام الحاكم وسياسته.

– يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن يظل قيامها واستمرارها رهنا لرغبة السلطة.

– إن درجة الحرية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية متروك للسلطة الحاكمة.

إن الفرد في هذه النظرية مسلوب الحرية والتفكير، مغيّب الحقوق والإرادة، يتصرّف في أموره وشؤونه حاكم مطلق، أو قياديون متسلطون وفق ما يرونه مصلحة له وحفاظاً عليه وحماية للأمة، وحرصاً على بقائها.

وعلى الرغم من هذه الأفكار والمبادئ التي تنادي بها نظرية السلطة، فإن هناك أنصاراً لهذه النظرية، يؤمنون بوجود فروق بين أفراد الشعب، من حيث قدراتهم الجسمية أو العقلية، ويبنون على هذه الفروق حكماً مفاده أن ذوي المعرفة من العلماء والحكماء وذوي التجربة أو الاطلاع، هم وحدهم أصحاب الحق في السيطرة الحقيقية على غيرهم من أفراد المجتمع في ظل الحاكم ووفق مشيئته ورضاه.

3.1. القيود المفروضة على الصحف في النظام السلطوي:

تستند الفلسفة الإعلامية لنظرية السلطة إلى قيام الحكومة بإصدار تراخيص وسائل الإعلام والرقابة عليها، وذلك بهدف الحدّ من النقد، وإيقافه، للمحافظة على النظام الحاكم. كما ترى أن واجب وسائل الإعلام يتمثّل في المحافظة على قداسة النظام القائم وإلهاء الجماهير، والاتفاق حول آراء السلطة

واتجاهاتها، ومن أجل أن يفرض النظام السلطوي سيطرته على وسائل الإعلام ويجعلها لسان الطبقة الحاكمة، فرض مجموعة من القيود تتمثل فيمايلي:

- تقييد التراخيص:

سيطرت الأنظمة السلطوية في القرن السادس عشر على وسيلة الإعلام الحديثة، وهي الطباعة عن طريق إصدار التراخيص للطابعين والناشرين، وتحكمت في ممارسي هذه المهنة، وكانت هذه الأنظمة تمنح الرخص لمن تطمئن إلى ولائهم لها، وتمنعها عن الذين تشك في ثقتهم وإخلاصهم لها.

- تشديد الرقابة:

ظهرت الرقابة إلى جانب التراخيص في القرن السادس عشر في إنكلترا حيث عيّنت الحكومة الرقيب الذي يراجع ما تكتبه الصحف في أمر السياسة والدين مراجعة دقيقة، وفي القرن السابع عشر ازدادت المطبوعات زيادةً كبيرة والتي جعلت الرقابة عليها شبه مستحيلة، ثم جدّت عوامل أخرى أدّت إلى فشل نظام الرقابة حينذاك، ومن أهمها ظهور الأحزاب السياسية، وممارستها العمل الإعلامي المتمثّل في الصحف والنشرات.

- فرض العقوبات:

بعد أن وجدت الأنظمة التسلطية أن الرقابة على المطبوعات صارت أمراً صعب التطبيق، فرضت عقوبات رادعة على المطبوعات المخالفة لتوجهاتها ومبادئها، والتي تتضمن على سبيل المثال: هجوماً على السلطة، أو انحرافاً عن السياسة الرسمية، أو انتهاكاً للسلوك الأخلاقي.

- شراء الأقلام:

عمدت الأنظمة التسلطية إلى منح الأموال السّرية لأصحاب الصحف لشراء ذممهم وضمائرهم، وضمنت بذلك شراء صحف مشهورة، وأقلام موجَّهة، بدلاً من أن تُصدر صحفاً رسمية بأقلام رسمية.

- فرض الضرائب:

سنّت الأنظمة التسلطية تشريعاً يقضي بفرض ضرائب على الصحف والنشرات، بهدف إرهاقها مالياً، أو تخفيف نقدها لها.

- مركزية المعلومات:

جعلت هذه الأنظمة من نفسها المصدر الوحيد للحقائق والمعلومات، ولا يحق لوسائل الإعلام أن تنشر أي أخبار أو وقائع أو حقائق أو معلومات أو بيانات لا يكون مصدرها النظام وأجهزته الرسمية، ومن دون موافقتها على النشر.

4.1. الخصائص الإعلامية للنظرية السلطوية:

تتمثل خصائص العملية الإعلامية في ظل هذه النظرية السلطوية فيمايلي:

- الحاكم والحكومة هما صاحبا الحق المطلق في السماح بظهور وسائل الإعلام والترخيص لها بممارسة عملها.

- هذه الوسائل مقيدة بقيود رقابية سابقة للنشر ولاحقة عليه.
- يُحظر على وسائل الإعلام حظرًا تامًّا توجيهُ أي نقد للحاكم أو سياسته أو سلوكه الشخصي.
- السلطة هي المصدر الوحيد للحقائق والمعلومات.
- الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام هي تأييد سياسة الحكومة والدعوة إلى تعضيدها.

أما "دينس ماكويل" فيحدد الخصائص الإعلامية في ظل النظام السلطوي في العناصر الآتية:

- ينبغي على وسائل الإعلام أن لا تنشر ما يخلف شرعية النظام القائم أو يزعج السلطة.
- ينبغي على وسائل الإعلام أن تكون دائما خاضعة وتابعة للنظام الحاكم.
- على وسائل الإعلام أن تتجنب كل ما يمكن أن يُعد جريمة في حق النظام والقيم السياسية السائدة.
- الصحفيون ورجال الأعمال ليست لهم استقلالية في مؤسساتهم.
- الرقابة على وسائل الإعلام هي عمل مبرر لفرض الأس السابقة.

5.1. النظام الإعلامي السلطوي:

عند الحديث عن نظام ما، فنحن نقصد الإشارة إلى خمس أبعاد للمفهوم هي:

- الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها هذا النظام وهي مجموعة المبادئ والأسس الفكرية.
- السياسات الإعلامية وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية.
- الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية.
- البنية الإعلامية الأساسية وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية وغيرها.
- الممارسات الإعلامية في الواقع العملي.

يُعد النظام الإعلامي السلطوي من أقدم الأنظمة الإعلامية التي عرفتها البشرية، لأنه ظهر في مرحلة الإعلام الشفهي ومرحلة الإعلام الخطي، أي أنه مرافق لظهور كل من المجتمعات البشرية والسلطة معا، عكس الاعتقاد القائل أن النظام الإعلامي السلطوي ظهر بظهور الطباعة ووسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى، وقد ظل هذا النظام الإعلامي يتحكم في الصحف والكتب المطبوعة لقرنين كاملين، أي منذ ظهور الصحافة وحتى قيام الثورة الفرنسية أين ظهرت بوادر قيام نظام إعلامي ديمقراطي جديد. ويلاحظ أن عدد كبير من وسائل الإعلام الإلكترونية كالراديو والتلفزيون والإنترنت ظهرت تباعا في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في وقت كان قد حل فيه النظام الإعلامي الديمقراطي مكان النظام الإعلامي السلطوي في هذه المجتمعات، لذلك فلم تعان من المصاعب والقيود التي شهدتها صحافة هذه الدول في بداية نشأتها.

وتقوم السلطة السياسية في ظل النظام السلطوي بالتسلط والسيطرة على أفراد الشعب وتتحكم في آرائه وتحد من حقوقهم وحرياتهم، فهي تفترض أنّها تعرف أكثر من غيرها ما يصلح للشعب ومالا يصلح له، فهي تفرض على الرأي العام القوانين التي تراها ملائمة له، كما "لا تسمح بتشكيل تنظيمات صناعة

الرأي والنشاطات السياسية في عمليات تكوين السياسة التي سيحكم بها الأفراد إلا في حالات ترضى بها السلطة"، والنتيجة في هذه الحالة هي خلق رأي عام مصطنع حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار.

6.1. الانتقادات الموجهة للنظرية السلطوية:

بعد نهاية القرن السابع عشر بدأت الرؤى النقدية تتوجه إلى النظرية السلطوية، ممهدة في ذلك إلى ظهور نظرية جديدة من نظريات الصحافة وهي "نظرية الحرية"، ومن تلك الانتقادات نذكر:

– سيطرة الحكام على وسائل الإعلام جعلها مجرد خادم لمصالح الحاكم دون المحكوم، أي جعل وسائل الإعلام لسان حال السلطة الحاكمة وبالتالي لا فائدة اجتماعية من الإعلام.

– النظر إلى عامة الشعب على أنها فئة قاصرة في اتخاذ القرارات السياسية هي نظرة إجحافية في حق المجتمع وأفراده.

– سيطرة الحكام على وسائل الإعلام بحجة تنفيذ أنشطة الحكومة هو انفراد متشدد بالحكم وعدم إعطاء الفرصة للبقية في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع.

– اعتماد السلطة للوسائل الإعلامية كوسيلة لتغطية عجزها وإخفاء ضعفها في إدارة شؤون العامة.

– احتكار المعرفة والفكر من قبل الحكام ومستشاريهم يعتبر انتهاك للحريات الفردية والجماعية.

– الرقابة المشددة على الطبع والنشر من قبل السلطة يعتبر انتهاك للنشاط الفكري والاقتصادي.

كل هذه الانتقادات كانت بمثابة بذرة الصحوة التي نشرها فلاسفة التنوير في عصر النهضة الأوروبية لتجاوز جور السلطة على المجتمع والارتقاء بالبناء الاجتماعي على كل الأصعدة.